تقدير دالة الطلب على الواردات الجزائرية من القمح للفترة 1990-2010

بوقرورة صلاح جامعة باتنة

الملخص:

يعتبر القمح المادة الغذائية الأ سا سية التي لا يستغنى عنها للطعام لدى كثير من شعوب العا لم كما أنه أحد أعمدة الأمن الغذائي لكثير من الأمم، عرفه الإنســـان منذ القدم وكان ولا يزال محط اهتمام جميع الدول، وفي الجزائر يشكل القمح وزنا معتبرا في نمط ا ستهلاك السكان المحليين وذلك تماشيا مع التقاليد الغذائية السائدة في البلاد، لكن بالرغم من هذا فإن الكميات المنتجة منه بقيت دون المستويات المطلوبة وهو ما أدى إلى تعاظم الكميات المستوردة بالشكل الذي و ضع الجزائر في المركز الخامس ضمن قائمة الدول الم ستوردة له، وجعلها رهينة ما يحدث من تقلبات في الدول الموردة، و شكل ضغطا متزايدا على الموارد المالية بالعملة الصعبة، وهو وضع من المتوقع أن يتأزم أكثر فأكثر خلال الســـنوات القادمة، وبناء على هذا تظهر الحاجة الماســـة إلى رســـم سيا سات كفيلة بتر شيد الواردات من هذه المادة الغذائية وذلك تزامنا مع المحاولات القائمة لرفع الانتاج الوطني منها، وفي الواقع فإن ر سم مثل هذه الـ سيا سات يقت ضي في البداية معرفة أهم العوامل المحددة للطلب المحلي على هذه المستوردات.

تمـــــــــهيد:

يعد القمح أحد أهم المحا صيل الزراعية في العا لم حيث يعتبر الغذاء الرئي سي لأكثر من ثلاثة أرباع سكان المعمورة[1] ولا ينافسه في هذا المجال سوى الذرة والأرز، على أنه يفوقهما في كونه الأقدم ا ستئنا سا والأكثر ا ستخداما فهو يعد مادة أولية للعديد من الـ صناعات الغذائية وبخا صة صناعة الخبز، هذا الأخير الذي يـ شكل النـ سبة الأكبر من ا ستهلاك الفئات الفقيرة، ومن هذا المنطلق لطالما كان القمح حا ضرا في المؤتمرات الاقتصادية والمنتديات المعنية بالتوترات الاجتماعية والسياسية، ولطالما استأثر بحصة كبيرة من المناقشات في المحافل المعنية بالأمن الغذائي.

ومن ثم فقد أعطيت هذه المادة الا ستراتيجية أولوية خا صة لدى حكومات دول كثيرة بما يتناسب والأهمية التي تحظى بها، وتعتبر الجزائر احدى هذه الدول التي يشكل فيها موضوع القمح قضـــية محورية وذلك بالنظر إلى إنتاجه المحلي الهزيل غير القادر على مقابلة الطلب المحلي المتنامي خا صة وأن القمح ي شكل وزنا معتبرا في نمط ا ستهلاك الجزائريين تما شيا مع التقاليد الغذائية الـسائدة في البلاد، وقد تزايد الاهتمام بهذه القـ ضية بـ صورة مطردة حيث قامت الـ سلطات ببذل جهود متـ صلة شملت اجراء درا سات تحليلية واعداد الا ستراتيجيات وو ضع الخطط والـسيا سات وتنفيذ البرامج بهدف تحسين واقع انتاج وتوفير واستهلاك هذه المادة الغذائية محليا.

لكن وبالرغم مما تحقق من نجاحات باهتة فإن الواقع يبقى دون الطموحات بمســـافة كبيرة، حيث لا تزال الجزائر ومنذ فترة طويلة ضمن قائمة الدول الأكثر ا ستيرادا للقمح على مـ ستوى العالم، وبذلك فهي لا تزال في حالة من التبعية الواضـــحة للســـوق العالمية ورهينة ما يحدث من تقلبات طبيعية أو ســـياســـية أو اجتماعية في دول الانتاج الكبير كتلك التي شـــهدتها كل من باكســـتان وروســـيا في العام 2010، إلى جانب هذا لا تزال مســـتوردات الجزائر من القمح تستنزف الموارد المالية بالعملة الصعبة بالشكل الذي يثقل كاهل الخزينة العامة للدولة، وهو وضع من المرجح تفاقمه خلال السنوات القادمة وذلك بناء على توقعات العديد من المنظمات المختصة التي ترى بأن العالم مقبل على أزمة غذاء من شأنها أن تدفع الأسعار نحو الارتفاع وبخاصة أسعار القمح.

وفي ضوء ما تقدم وبالنظر إلى خطورة الموقف تظهر الحاجة الماسة إلى رسم سياسة صحيحة تتسم بالشمولية والتكامل مع الأجندة الوطنية، بحيث تعمل على تنظيم وتر شيد المستوردات من هذه المادة الاســـتراتيجية تزامنا مع مســـاعي النهوض بالإنتاج الوطني، غير أن رســـم مثل هذه الـ سيا سة يقتـ ضي في المقام الأول تحديد وتحليل العوامل المفـ سرة لـ سلوك الواردات الوطنية من القمح، ذلك أن تحديد هذه العوامل بـ شكل دقيق ينقل الـ صورة المـ ستقبلية المتوقعة أما صانعي

السياسة إلى وضع حاضر ومتكامل المعالم يمكن التعامل معه بصورة أقرب إلى الواقع الملموس من الاحتمالات التي قد يخطأ معظمها، وعلى هذا يتبادر إلينا التســـاؤل التالي: ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة للطب على الواردات الجزائرية من القمح؟

ومحاولة منا للإجابة على الاشكالية السابقة دون إخلال بالإطار العام للموضوع سوف نعمل في هذا البحث على تقديم تحليل سريع ودقيق لكل الأرقام الأ سا سية المرتبطة بتطور القمح عل المستوى العالمي وكذلك على المستوى المحلي على طول العقدين الما ضيين، مع تو صيف نموذج قياسي يشرح أهم العوامل المفسرة لسلوك الواردات الوطنية من هذا المنتج الزراعي الاستراتيجي.

1- الإنتاج العالمي من القمح:

يزرع القمح في معظم دول العالم ويحتل مســـاحة أكبر من أي محصـــول غذائي اخر، وقد عرفت هذه المساحة على اتساعها تذبذبا واضحا خلال الفترة 1990-2010بحد أدنى بلغ 207.69 مليون هكتار ســـنة 2003 وحد أقصـــى 213.26 مليون هكتار عام 1990 بنســـبة انخفاض تقدر بنحو 10%، وهو تراجع يمكن أن يعزى إلى عوامل عدة أهمها الجفاف الذي مس بعض مناطق الانتاج في العالم إلى جانب المشاكل المالية التي عرفتها بعض الدول خلال الفترة،أما فيما يتعلق بأهم دول العالم من حيث المساحة المخصصة لزراعة القمح فإن الهند تحتل مركز الصدارة بمساحة قدرت سنة 2010 بـ ـــ 28 مليون هكتار أي بما يعادل 12.9%من المساحة الاجمالية.

وبخصـــوص كميات الانتاج على المســـتوى العالمي فإن القمح يأتي ثالثا بعد كل من الذرة والأرز حيث قدرت الكميات المنتجة منه سنة 2010 بـ ـــ 653 مليون طن أي بزيادة قدرها 10.3% مقارنة بالكمية المنتجة سنة1990، ومن أهم العوامل التي يمكن أن تعزى إليها هذه

الزيادة هي تلك التقنيات الزراعية المح سنة وكذا عمليات الاختيار الجيني التي ساهمت ب شكل واضـــح في زيادة إنتاجية الهكتار الواحد[2]، هذه الأخيرة التي بلغت 30 قنطار للهكتار ســـنة 2010 في مقابل 25 قنطار للهكتار سنة 1990.

وتت صدر كل من ال صين،الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، رو سيا وفرن سا قائمة الدول المنتجة للقمح فقد قدمت مجتمعة سنة 2010 ما مقداره 336 مليون طن أي أزيد من ن صف الانتاج العالمي،وبالنظر إلى الثقل الذي ت شكله فإن تعرض أي من هذه الدول لخطر ما سوف يهدد الأمن الغذائي في كثير من دول العالم الأخرى التي تعتمد على الاستيراد

الشكل(01): تطور الإنتاج العالمي من القمح خلال الفترة 1990-2010

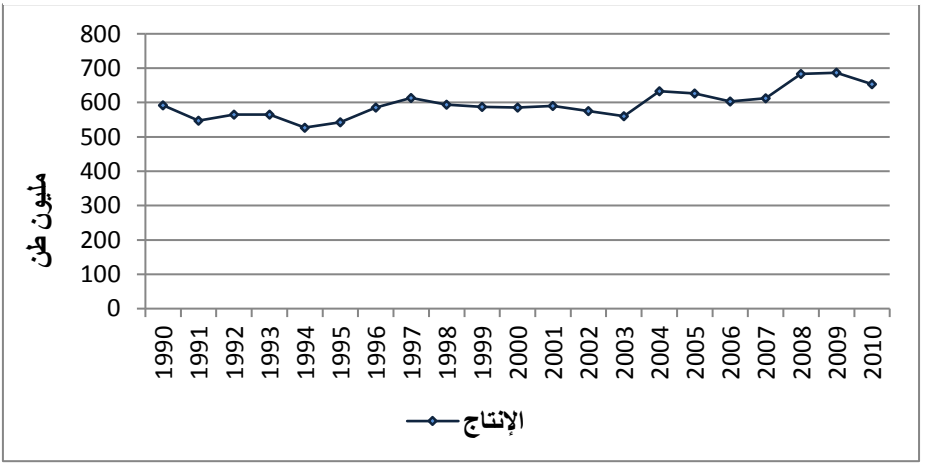

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الفاو

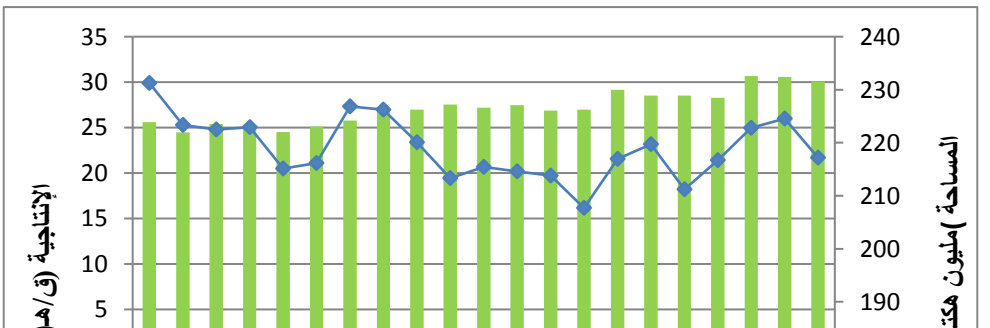

2- تبادلات القمح في السوق الدولية:

يعد القمح من أهم الحبوب الغذائية التي تدخل في التجارة الدولية، وقد زاد الطب عليه عقب الثورة الصناعية وارتفاع مستويات المعيشة[3]، ويمثل حجم القمح المتوافر في السوق الدولية ما يقارب 20% من اجمالي الانتاج العالمي له، وهو يشكل ما نسبته 45% من التبادلات الدولية للحبوب بشكل عام.

1.2- الصادرات:

قدرت الصادرات العالمية من القمح سنة 2010 بـــــ 145 مليون طن أي بزيادة قدرها 47%مقارنة بسنة 1990، وقد ارتكز السوق العالمي للقمح خلال الفترة المحصورة إلى حد كبير على عشر دول مصدرة حققت مجتمعة فيما بينها ما يقارب 90% من إجمالي الصادرات العالمية، وباستثناء الصين والهند اللتان لا تملكان قدرة تصديرية كبيرة نظرا لاحتياجاتهما المحلية الكبيرة والمتنامية، فقد احتلت بقية الدول الرئيسية المنتجة للقمح مراكز الصدارة في قائمة الدول الأكثر تصـــــديرا، وفي مقدمة هذه الدول نجد الولايات المتحدة الأمريكية التي حافظت على

مركزها المتصـــدر طوال الفترة 1990-2010 حيث قدر متوســـط الكمية التي طرحتها في الســـوق العالمي للقمح خلال هذه الفترة بأزيد من 28 مليون طن وهو ما يعادل تقريبا ربع الصـــادرات العالمية، وتلي الولايات المتحدة الأمريكية ســـتدولشـــكل متوســـط ما طرحته في الـ سوق55%هذه الدول هي كندا،فرنـ سا، أ ستراليا، الأرجنتين، ألمانيا وبريطانيا وأخيرا ثلاث دول من الاتحاد الـ سوفياتي الـ سابق هي رو سيا وأكرانيا وكازاخ ستان والتي قدمت مجتمعة ما يقارب 10% خلال الفترة 1990-2010.

الشكل(03): تطور الصادرات العالمية من القمح خلال الفترة 1990-

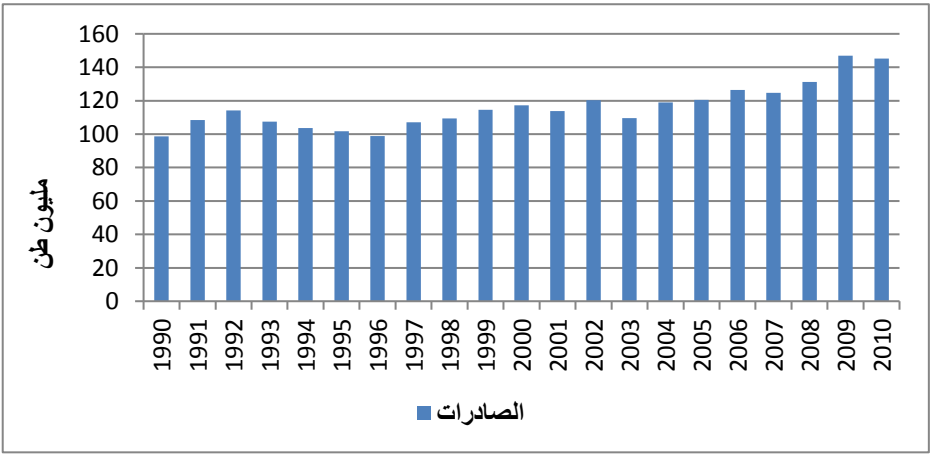

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الفاو ،

المصـــدرة، فإن الطلب عليه يأتي من عدد أكبر بكثير، ففي ســـنة 2010 تم تحديد40 دولة استوردت كل منها ما لا يقل عن مليون طن وبذلك شكلت وارداتها مجتمعة ما يقارب80%من اجمالي الواردات العالمية، وتتـ صدر هذه الدول كل من مـ صر، ايطاليا، البرازيل، اليابان، هولندا، الجزائر، إندونيســـيا وإســـبانيا وهي الدول الأكثر اســـتيرادا للقمح على طول الفترة 1990-

2010 حيث قدر متو سط الكمية التي اقتنتها خلال هذه الفترة بحوالي 38 مليون طن أي أزيد من ربع الواردات العالمية للفترة ذاتها.

ويعتبر الوطن العربي أكبر مجموعة سكانية تستورد القمح على مستوى العالم،فعلى الرغم من أنه يخصـــص ما يقارب 10 ملايين هكتار ســـنويا تنتج قرابة 20 مليون طن من القمح، فإن العرب يستهلكون حوالي 42 مليون طن، لذا فهم يستوردون ما يزيد عن 55% من حاجاتهم، وهو الأمر الذي ينطبق على معظم المواد الغذائية الأ سا سية، ولعلى سوريا هي الدولة العربية الوحيدة التي ت صدر القمح بعد كفاية سكانها، في حين لا يكفي إنتاج م صر والجزائر والمغرب والعراق واليمن وتونس والسودان حاجة شعوبها لذا تلجأ إلى الاستيراد[4]

الشكل(04): تطور الواردات العالمية من القمح خلال الفترة 1990-2010

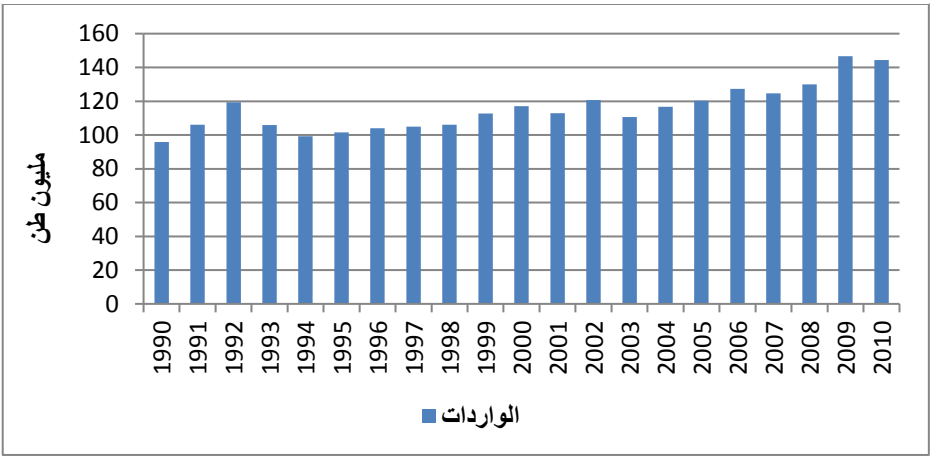

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الفاو

3- إنتاج القمح في الجزائر:

فيما يتعلق بالكميات المنتجة من القمح في الجزائر فقد عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض و لم تستقر عند مستوى معين،ففي سنة 1990 قدرت الكمية المنتجة بحوالي 750 ألف طن ثم ارتفعت في السنة الموالية حيث بلغت بـــ1.86 مليون طن، ثم تراجعت حتى بلغت 700 ألف طن في العام 1994،لترتفع مرة أخرى في العام1995 أين تم تسجيل كمية قدرها 1.5 مليون طن،أما سنة1996فقد عرفت ارتفاعا محسوسا في الكميات المنتجة حيث قدرت بـــــ 2.98 مليون طن أي بمعدل نمو موجب قدره 98.8% مقارنة بالعام الذي ســـبق، وعلى هذا النحو تأرجحت مستويات الإنتاج بين الزيادة والنقصان على طول فترة الدراسة، ولعل أهم العوامل التي يمكن أن يعزى إليها هذا التذبذب هي الظروف المناخية المتقلبة إلى جانب الإجراءات المتخذة من جانب الـ سلطات والتي لم تكن بالفاعلية المطلوبة، حيث عرف القطاع مجموعة من التحولات والا صلاحات خلال فترة زمنية وجيزة[5].

وبالنسبة لمردودية إنتاج القمح في الجزائر فإنها تبقى هي الأخرى دون المستويات المطلوبة، حيث قدر متوسط انتاجية الهكتار للفترة 1990-2010 بـ 11 قنطار بينما نجده يتعدى ذلك بكثير في معظم دول العالم، ففي تونس مثلا قدر متوسط الانتاجية لنفس الفترة بـــــ 15 قنطار في الهكتار أما في مصر فقدر بـــــ 59 قنطار في الهكتار، وهكذا يظهر جليا مدى تدني مردودية الهكتار في الجزائر وهو الأمر الذي يمكن ايعازه إلى جملة من العوامل لعل أهمها ما يرتبط بالجانب التقني خاصـــة في مجال تهيئة التربة وانتقاء البذور واستعمال الأسمدة[6].

الشكل(05): تطور الإنتاج المحلي من القمح خلال الفترة **1990-2010**

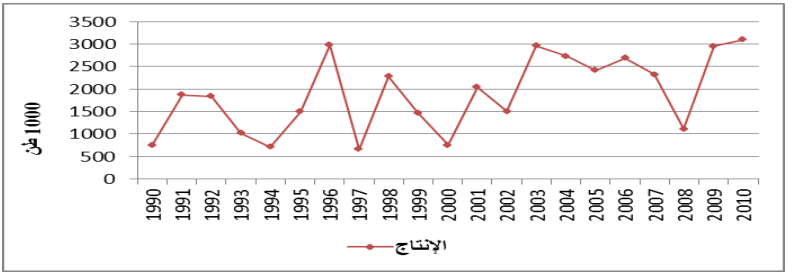

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الفاو

تطور الواردات الجزائرية من القمح:

إن القطاع الغذائي في الجزائر قائم في كلياته على تبعية كبيرة للأسواق الدولية، ففي كل عام يتم ضخ أغلفة مالية ضخمة للوفاء بالاحتياجات الوطنية من سائر الأغذية، وهو ما شكل عبئا هائلا أثقل كاهل الخزينة العمومية منذ فترة ليســـت بالوجيزة[7]،وتشـــكل الحبوب وعلى وجه الخصوص مادة القمح بنوعيها اللين والصلب النسبة الأكبر من الواردات الغذائية[8]، وذلك بالنظر إلى الوزن المعتبر الذي تحتله في نمط استهلاك الجزائريين، في مقابل انتاجها المحلي الموسوم بالضعف والتذبذب.

فلقد سجلت الكميات المستوردة من هذه المادة الاستراتيجية مستويات قياسية خلال الفترة 1990-2010 بمتوسط مقداره 4.2 مليون طن أي بما يعادل تقريبا 4% الواردات العالمية من القمح و20%اجمالي الواردات الوطنية للمواد الغذائية، والملاحظ أن هذه الكميات وباستثناء الفترتين 1991-1994 و 1997-2000 قد تذبذبت بين الزيادة والنقصـــان و لم تتطور باتجاه واحد، وكانت قد بلغت ذروتها في العام 2008 أين تم تســـجيل ما مقداره 6.4 مليون طن بقيمة فاقت 640 مليون دولار، والواقع أن هذه الأرقام المخيفة وضعت الجزائر ضمن قائمة أهم الدول المستوردة للقمح على المستوى العالمي ففي العام 2010 احتلت المركز السادس عالميا والثاني عربيا وافريقيا بعد جمهورية مصر العربية.

وتعد فرنسا، كندا، الولايات المتحدة، ألمانيا والمكسيك أهم الدول التي تزود السوق الجزائرية بالقمح،على أن فرنسا تحتل مركز الصدارة بحيث بلغت صادراتها من القمح نحو الجزائر في العام 2010 ما مقداره 4.25 مليون طن وهو ما يزيد عن ثلاثة ارباع الواردات الجزائرية من هذه المادة، منها 400 ألف طن من القمح الصلب و3.85 مليون طن من القمح اللين وهو المشكل الذي لازالت الجزائر تتخبط فيه بحيث أن مشترياتها من هذا النوع تبقى مرتفعة جدا و لم تتمكن من تحقيق اكتفاء ذاتي فيه حتى الآن[9].

الشكل(06): تطور الواردات الجزائرية من القمح خلال الفترة 1990-

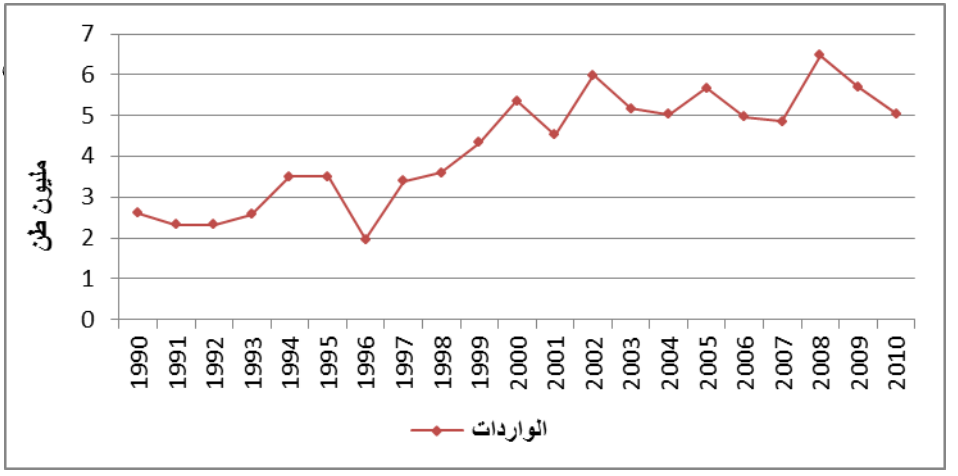

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الفاو

الشكل(07):أهم الدول الممونة للجزائر بالقمح سنة 2010

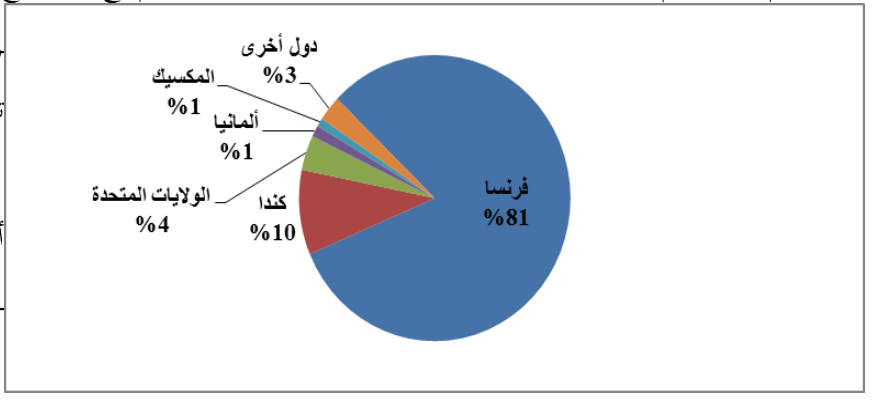

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للإعلام

رغم اختلاف المتغيرات الداخلة في تكوين دوال الطلب على الواردات في الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى، سواء تعلق الأمر بالطلب الإجمالي أو الطلب على سلعة معينة، إلا أن هنالك اتفاقا عاما على أن متغيرات الدخل والأسعار المحلية والأجنبية تعتبر من المحددات الرئيسية في هذه الدوال لا سيما في اقتصاديات السوق المفتوح، وعلى هذا فقد اندرجت ضمن معظم الدراسات السابقة التي تناولت محددات الطلب على الواردات في مختلف الدول، وتضيف بعض الدراسات التطبيقية متغيرات تفسيرية أخرى بجانب الدخل والأسعار كعوامل محددة للطلب على الواردات، وتختلف هذه المتغيرات حسب منهج الدراسة والدول محل الدراسة، ومنها على سبيل المثال حجم الصادرات ومعدل سعر الصرف ومعدل الحماية أو التعريفات الجمركية، والبعض الاخر بدلا من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي استخدم الناتج المحلي الحقيقي أو نصيب الفرد الواحد من الناتج، بينما أضاف اخرون متغير السكان كعامل محدد للواردات، كما أن عوائد الصرف الأجنبي والاحتياطات الدولية كانتا من ضمن المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات في دراسات أخرى[11].

وفيما يتعلق بالصياغة الدالية لتقدير العوامل المحددة للطلب على الواردات، فقد استخدمت معظم الدراسات في هذا الصدد خاصة منها تلك التي اختصت بمنتج زراعي معين الصيغة اللوغاريتمية الخطية[12]، وهنالك أدلة تطبيقية تدعم هذا الاتجاه حيث أنه ومن بين 110 دراسة أجريت خلال الفترة 1941-1991 وجد أن 74 دراسة تبنت الصيغة اللوغاريتمية وافترضت أنها الصياغة الانسب.

على ضوء ما تقدم من استعراض لصياغة النموذج وتحديد المتغيرات في أدبيات تقدير دالة الطلب على الواردات، وبعد محاولات تضمنت استخدام صيغ مختلفة وكذلك إدراج العديد من المتغيرات التفسيرية، فقد تبين أفضلية الصيغة اللوغاريتمية واختيار أربع متغيرات تفسيرية لتقدير النموذج الأساس لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية من القمح والذي يأخذ الشكل التالي:

$$\log MB_t = \beta_0 + \beta_1 \log Y_t + \beta_2 \log QP_t + \beta_3 \log Pmb_t + \beta_4 \log TC_t + \varepsilon_t$$

حيث:

MB : الكمية المستوردة من القمح

Y : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

QP : الكمية المنتجة من القمح محليا

Pmb : سعر الطن من القمح المستورد

TC : سعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري

ε_t : حد الخطأ العشوائي

يرتبط الطلب المحلي على المستوردات من القمح بعلاقة طردية مع الدخل الحقيقي لأن زيادة الدخل تؤدي الى زيادة المقدرة الشرائية للأفراد ومن ثم زيادة الطلب الكلي، وعلى خلاف هذا بينت بعض الدراسات على قلتها أن هذه العلاقة قد تكون عكسية في حال كان للعرض المحلي مرونة دخلية أكبر من مرونة الا ستهلاك المحلي[13]، أما العلاقة بين سعر القمح المستورد والكمية المستوردة منه فهي علاقة عكسية اذ كلما ارتفع سعره في الا سوق العالمية قل الطلب المحلي عليه فتنخفض بذلك الكمية المستوردة منه، أما علاقة الانتاج المحلي بالكمية المستوردة فهي علاقة عكسية أيضا حيث أن توافر القمح بكميات قادرة على تغطية الطلب المحلي يغني عن اللجوء الى السوق العالمية، وفيما يتعلق بسعر الصرف فإن علاقته بالمستوردات من القمح هي علاقة عكسية ذلك ان ارتفاعه يعني انخفاض قيمة العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر القمح في السوق العالمية الأمر الذي سيؤدي الى انخفاض الكمية المستوردة منه.

2.5- تقدير النموذج:

باســـتخدام طريقة المربعات الصـــغرى العادية تم تقدير دالة الطلب على الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2010 وكانت النتائج كالتالي:

$$R^2 = 0.89 \qquad F = 32.82 \qquad DW = 1.79 \qquad N = 21$$

$$\log MB_t = -0.924 + 1.693 \log Y_t - 0.318 \log QP_t - 0.282 \log Pmb_t + 0.267 \log TC_t$$
$$(-0.367)\ (6.491) \qquad (-4.561) \qquad (-2.396) \qquad (4.015)$$
$$(-0.367)\ (6.491) \qquad (-4.561) \qquad (-2.396) \qquad (4.015)$$

يظهر من خلال الإح صائيات المح سوبة أن قيمة معامل التحديد كبيرة وهو الأمر الذي يدل على جودة توفيق النموذج وقدرته على تف سير التغيرات التي تحدث في الطلب على الم ستوردات من القمح، حيث أن التغير في المتغيرات الم ستقلة يف سر لنا 89% من التقلبات التي تحدث على مستوى التدفقات الواردة من القمح، كما أن قيمة احصائية فيشر المقدرة بـــــ 32.82 تجاوزت القيمة الجدولية عند مستوى دلالة 5% وهو ما يدل على معنوية النموذج المقدر ككل.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصـــادية فقد بينت نتائج عملية التقدير أن الدخل الحقيقي كان ذو دلالة اح صائية عند م ستوى معنوية 5% وبإ شارة موجبة تدل على العلاقة الطردية مع الكمية المستوردة من القمح، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية وهو ما توصلت إليه معظم الدراسات التي اجريت في هذا الاطار، وقد قدرت المرونة الدخلية بـــ (1.69) وهذا يشير إلى أن زيادة في الدخل ب 1 % تؤدي إلى زيادة في الطلب على المستوردات من القمح بنسبة 1.69%.

وفيما يتعلق بسعر الطن المستورد من القمح والكمية المستوردة منه فقد كانت العلاقة بينها سلبية ومعنوية عند مستوى دلالة 5% ، وقد قدرت المرونة السعرية بـــــ (0.28-) بما يعني أن زيادة في السعر بنسبة 1% تؤدي الى انخفاض في المستوردات من القمح بنسبة 0.28%، والتفسير الممكن لهذه المرونة الضعيفة هو أن الجزائر لا تنتج القمح بكميات وافية مما يجعل الكمية المستوردة منه مرتبطة باعتبار الاحتياجات الحقيقية أكثر من ارتباطها باعتبارات السعر.

أما فيما يخص الإنتاج المحلي من القمح والكمية المستورد منه فقد أظهرت النتائج علاقة سلبية ومعنوية عند مستوى 5%، وقد قدرت المرونة بـــــ (0.31-) وهذا يشير الى أن زيادة في الانتاج المحلي من القمح بنســـبة 1% يؤدي الى انخفاض قدره 0.31 %، وهي نتيجة منطقية وموافقة للنظرية الاقتصادية،فارتفاع الكمية المنتجة من القمح بالشكل الذي يؤدي إلى تغطية قدر أكبر من الطلب المحلي يقلل من اللجوء إلى السوق الدولية.

أما فيما يتعلق بسعر الصرف الاسمي وبالرغم من معنوية العلاقة بينه وبين الكمية المستوردة من القمح فإنه لم يحظى بالإشارة السالبة المتوقعة له، وهي النتيجة ذاتها التي توصلت اليها دراسة خالد السواعي (2003) في تقديره لدالة الطلب على واردات المواد الغذائية في الأردن حيث قدرت مرونة سعر الصرف بـــــ (0.22) وهي معنوية بإشارة موجبة بما يخالف المنطق الاقتصادي، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن انخفاض أسعار القمح أضعف من تأثير سعر الصرف إضافة إلى أن مستوردات القمح تتم على أساس عقود مسبقة لفترات قد تكون طويلة[14].

الخلاصة:

من خلال ما تم عرضه في هذا المقال اتضح أن القمح هو أكثر المنتجات الزراعية أهمية على مستوى العالم ولهذا فهو يزرع في معظم الدول ويتربع على مساحة أكبر من أي محصول آخر، وأن هذه المساحة قد عرفت تذبذبا واضحا و لم تستقر عند مستوى معين، في حين عرف إجمالي الكميات المنتجة منه اتجاها عاما نحو التزايد وذلك نتيجة مجموعة من العوامل لعل أهمها إدخال التكنولوجيا إلى المجال الزراعي بالشكل الذي انعكس ايجابا على إنتاجية الهكتار الواحد، كما اتضح أنه من أهم الحبوب الغذائية التي تدخل في التجارة الدولية وأن المعروض منه يتركز في يد عدد محدود من الدول هي في الغالب أكبر الدول إنتاجا له في حين أن الطلب عليه يأتي من عدد أكبر بكثير.

وفي الجزائر عرفت المساحات المخصصة للقمح تذبذبا واضحا، وبالوتيرة ذاتها تأرجحت الكميات المنتجة منه بين الارتفاع والانخفاض، وكانت الظروف المناخية المتقلبة إلى جانب عدم فاعلية الإجراءات المتخذة من أهم ما سبب هذا التذبذب، وفيما يتعلق بمردودية الهكتار الواحد فاتضح أن هنالك ضعفا ملموسا في مستوياتها فهي أدنى منها في كثير من دول العالم ومرد ذلك مجموعة من العوامل أهمها ما يتعلق بالجانب التقني للعمليات الزراعية، وفي ضوء كل هذا عانت الجزائر من تبعية كبيرة للسوق العالمية للقمح وبلغت وارداتها من هذه المادة مستويات قياسية خاصة فيما يتعلق بالقمح اللين، وكانت فرنسا وعلى طول العقدين الماضيين أهم موردي هذه المادة الغذائية إلى الجزائر.

وبالنسبة لتقدير دالة الطلب على الواردات الجزائرية من القمح فقد اتضح بعد عدة محاولات أن الدخل الحقيقي والانتاج المحلي و سعر الطن المستورد إلى جانب سعر الصرف الاسمي هي المتغيرات الأنسب، كما أن الصياغة اللوغاريتمية للتقدير كانت الأفضل خلال فترة الدراسة(1990-2010)، وقد كشفت نتائج التقدير أن متغير الدخل الحقيقي هو أهم عامل محدد للطلب على المستوردات من القمح يليه متغير الإنتاج المحلي ثم سعر الطن المستورد في حين لم يظهر سعر الصرف الاسمي بالإشارة المتوقعة له بالرغم من كونه معنويا احصائيا، وبذلك فقد جاءت هذه النتائج لتظهر من جهة حقيقة اعتماد الواردات الجزائرية من القمح كما إجمالي

الواردات على الدخل، ومن جهة أخرى لتبين أن قرار استيراد هذه المادة الغذائية مرتبط باعتبارات الحاجة والضرورة في ظل عدم كفاية ما ينتج منها محليا وليس باعتبارات الأسعار، وعلى هذا تظهر الحاجة الماسة إلى تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد المحلي من خلال استغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة وذلك من أجل تخفيف الاعتماد على عوائد النفط التي تشكل المصدر الرئيس لتمويل الواردات ومنها واردات القمح، إلى جانب ذلك وجب رسم الخطط والبرامج التي من شأنها النهوض بالإنتاج المحلي من هذه المادة الاستراتيجية بما يكفل تقليل المستوردات منها والابتعاد عن حبل التبعية للسوق العالمية، مع التأكيد على أهمية تطبيق الصرامة في المتابعة الميدانية لهذه الخطط والبرامج.....X

الهوامش و المراجع:

---

[1] طارق ديب، دراسة تطور استهلاك القمح في سوريا، مجلة العلوم الزراعية، جامعة دمشق، العدد01، 2004، ص03.

[2] Chambres d'agriculture française ,Le marché du blé dans le monde, http://www.capmarches.chambagri.fr/marches-physiques/marche-du-ble.html,DernièreVisite: 10/01/2013

[3]سلطان أحمد الخلف، اقتصاديات القمح والأمن الغذائي، مجلة التقدم العلمي، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، العدد 73، 2011، ص17.

[4]قاسم زكي، تقنيات انتاج القمح والثورة الخضراء، مجلة التقدم العلمي، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، العدد 73، 2011، ص24.

[5]فوزية غربي، واقع انتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 05، 2004، ص06.

[6]المرجع السابق، ص04.

[7]جريدة السلام اليوم، (2012/09/14)، آلة الاستيراد تكرس تبعية غذائية مخيفة في الجزائر، http://www.essalamonline.com/ara/permalink/15275.html

[8]جريدة المساء، (2008/01/21)، الجزائر تستورد أزيد من خمسة ملايين طن من القمح، http://www.el-massa.com/ar/content/view/2607

[9]الجزيرة نت، (2012/06/19)، الجزائر تحقق اكتفاء ذاتيا من القمح، http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/06b738f9-8798-4f2e-8b0b-28a351835508

[10]محمد نجيب خياط، تقدير دالة الطلب على واردات المملكة للفترة 1969–1997، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 02، 2000، ص04.

[11]عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة للفترة 1960–2005، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، العدد32، 2007، ص15.

[12]YasarAkcay, factors affecting the import demand of wheat in Turky (1984-2006), Bulgarian journal of agricultural science,15(1), 2009, p62.

[13]عابد العبدلي، مرجع سابق، ص5.

[14]خالد الاسواعي، محددات التجارة الخارجية في الأردن للفترة 1973–2000، رسالة ماجيستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2003، ص50.